

تقرير لـ «الأمناء» يستعرض خطوات الانتقالي للتخفيف من الأزمات المعيشية التي عصفت بالمواطنين..

الانتقالي يواجه تحذيره الأخير كيف يحمي الانتقالي الجنوبيين من عبث شرعية الإخوان؟



الأمناء | قسم التقارير:

الانتقالي: لن نكون إلا مع شعبنا وخياراته المفتوحة ما الخطوات التي طالب الانتقالي وزراءه بحكومة المناصفة تنفيذها؟

للتعامل مع الأزمات التي تشهد العاصمة عدن، فيما يسيطر الخمول على حكومة المناصفة التي لم تحرك ساكناً للتعامل مع تلك التحديات.

وأشار متابعون إلى أن «الانتقالي الجنوبي يعمل بكل قوة لتخطي العقبات التي تجابه استقرار الأوضاع بعدن منذ تعيين المحافظ لممس، والذي يشغل منصب الأمين العام للمجلس، ولم يتوقف عن التحرك بمجالات تنمية وأمنية عديدة استهدفت الارتقاء بأوضاع العاصمة عدن».

وقالوا: «أبناء الجنوب تجاوزوا كثيراً مع المشروعات التي دشنها لممس والتي ارتبطت مباشرة بحياة المواطنين اليومية، غير أنه كان هناك معوقات مرتبطة بتوفير الوقود وكفاءة الكهرباء والخدمات العامة كانت بحاجة لجهود على المستوى الحكومي لكن حكومة المناصفة التي تضم عدداً من المنتظمين لتنظيم الإخوان لم تول اهتماماً بتلك المشكلات».

وأضافوا: «الأوضاع الراهنة بعدن كشفت الفارق بين الانتقالي الجنوبي الذي يعمل بقوة ليعم الأمن والاستقرار بالجنوب وبين المكونات الأخرى التي لها ولاءات لمشروع الاحتلال الشمالي والتي تجهض أي محاولات للتقدم على المستويات الخدمية والمعيشية بالعاصمة عدن، إلى جانب أن مليشيا الإخوان ما زالت تسعى بكافة الطرق لإغراق عدن، الجنوب والهيمنة على مقدراته».

مواطنيها إزاء التعرض لهذه الأعباء المصنوعة إخوانياً بشكل متعمد، وهو ما ينذر بفوضى مجتمعية تهدد الاستقرار الجنوبي».

وأشاروا إلى أن «بيان الانتقالي يحمل إعلاناً بإمكانية التوجه إلى خيارات أخرى على الأرض يكون هدفها إزاحة الأعباء المعيشية عن مواطنيه».

وأكدوا أن «ذلك التنبيه يُذكر بما أعلنه الانتقالي في فترات سابقة عندما قرر إعلان الإدارة الذاتية بعد تأزمت الأوضاع المعيشية بالجنوب، وزيادة حدة الاستهداف العسكري من قبل مليشيا الإخوان التابعة للشرعية». مشيرين إلى أن «الانتقالي عبر عن حسن نواياه بالتراجع عن الإدارة الذاتية لإفساح المجال أمام إنجاح اتفاق الرياض، الأمر الذي برهن أن الجنوب يجنح دوماً نحو السلام، ولا يسعى لتعقيد المشهد معيشياً وأمنياً».

واختتموا أحاديثهم بالقول: «حتى اللحظة لا أحد يعرف الخيارات التي سيقوم بها الانتقالي في الفترة المقبلة لمواجهة الأزمات المعيشية التي ضرب الجنوب، لكن الأكد أن الانتقالي لن يصمت إزاء تفاقم صرخات مواطنيها جرأء الترددي المعيشي».

نشاط وخمول

ويبذل الانتقالي الجنوبي، ومحافظ العاصمة الجنوبية عدن أحمد حامد لممس، جهوداً حثيئة

حكومة المناصفة موقفاً واضحاً من ذلك كله، ما لم فإننا في المجلس الانتقالي الجنوبي لن نكون إلا مع شعبنا وخياراته المفتوحة».

الكرة بملعب حكومة المناصفة بدورهم، أكد مراقبون أن الخطوة التي قامت بها القيادة السياسية الجنوبية ممثلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي والتي حملت حكومة المناصفة مسؤولية الأزمات المعيشية والخدمية كانت في الوقت المناسب. وقالوا في أحاديث متفرقة لـ «الأمناء»: «يُنظر من حكومة المناصفة الكثير من الجهود على الأرض لاستئصال الأعباء المعيشية». وأضافوا: «يعيش الجنوب أزمات معيشية قاتمة صنعتها شرعية الإخوان منذ التوقيع على اتفاق الرياض عام 2019م، بعد أن استغللت الشرعية سطوتها على مفاصل الجنوب الإدارية».

وتابعوا: «عملت القيادة السياسية الجنوبية على إلقاء الكرة في ملعب حكومة المناصفة لتمارس مهامها الملقاة عليها، والتي عيَّنت لأجلها».

واستطردوا: «طلب الانتقالي الجنوبي من وزرائه بحكومة المناصفة إدراج ملف الأزمات المفتعلة على جدول أعمال اجتماع الحكومة رسالة شديدة».

وأكدوا أن «الخطوة التي أقدم عليها الانتقالي بأنها التحذير الأخير من القيادة الجنوبية بأنها لن تترك

أبناء الجنوب، وشكل وحدته في المحافظات والمديريات المختلفة، والتي طبقت كثيراً من الجراح الغائرة لدى أبناء الجنوب، الذين مارست شرعية الإخوان بحقهم جميع أنواع الجرائم، إضافة إلى تعاون الانتقالي مع المنظمات الإغاثية».

مع الشعب وخياراته

أصدر المجلس الانتقالي، أمس الأول الثلاثاء، بياناً هاماً حول الوضع الاقتصادي والأزمات التي تعصف بالعاصمة عدن والجنوب.

وقال المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي، عضو هيئة الرئاسة، الأستاذ علي الكثيري: «في خضم الوضع المأساوي الذي تعيشه العاصمة عدن وكل محافظات الجنوب بفعل تفاقم الأزمات المعيشية وانهايار العملة والخدمات الضرورية وحرمان قطاعات واسعة من أبناء شعبنا، عسكريين ومدنيين، من مرتباتهم، فإننا ومن منطلق انحيازنا الكامل لشعبنا الجنوبي ووقوفنا ضد أي محاولات لتكريعه وتعذيبه، فقد طلبنا من وزرائنا في حكومة المناصفة أن يدرج في اجتماع الحكومة يوم الأربعاء 10 مارس 2021م (أمس) اتخاذ موقف واضح وحاسم تجاه ما يحدث لأهلنا وتجاه الجهات التي تفتعل الأزمات والانهيارات وحرب الخدمات وتمضي في تصعيدها لإخضاع أبناء الجنوب والإمعان في معاقبتهم».

وأضاف: «وإزاء ذلك ننتظر من

يبذل المجلس الانتقالي الجنوبي كل جهود كبيرة لصد كل ممارسات الشرعية اليمنية، التي يسيطر عليها حزب الإصلاح (ذراع الإخوان في اليمن)، والتي تستهدف الإنسان الجنوبي بجرائمها المتنوعة في مجالات مختلفة، من خلال فضح تلك الممارسات واستخدام أساليب الضغط المختلفة التي نجحت في عدة مرات من إرغام شرعية الإخوان على الرضوخ لمطالب الجنوب».

وكان الانتقالي الجنوبي قد استطاع فرض رؤيته في اتفاق الرياض، الموقع في الخامس من نوفمبر / تشرين الثاني 2019م، وعلى الرغم من عرقلة الشرعية لتنفيذ بنوده لأكثر من عام إلا أنها لم تستطع فعل ما سعت له عبر توسيع دائرة المعارك العسكرية، حيث أجبرت دبلوماسية الجنوب شرعية الإخوان على الرضوخ ونتج عن ذلك تشكيل حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال وتطبيق الجزء الأكبر من الشق العسكري لاتفاق الرياض».

سياسيون أشاروا إلى أن «الانتقالي الجنوبي لم يكتف بهذا القدر فقط بل إنه يمارس ضغوطاً حالية لتنفيذ ما تبقى من الاتفاق، كما أن الانتقالي كان سبباً مباشراً بإفشال خطط تسليم وتسليم الجهات بين الشرعية الإخوانية ومليشيا الحوثي بعد أن صد هجمات مليشيا الحوثي ومليشيا الإخوان في الجنوب ومنع العناصر الإرهابية من تهديد العاصمة عدن، ونجح بتأمينها».

وقالوا، في أحاديث متفرقة لـ «الأمناء»، إن «الانتقالي تمكن من التعامل مع حرب الخدمات التي تشنها الشرعية الإخوانية لمعاقبة